Tikrit Journal For Political Sciences 24 (2021) 434-453

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net
Tikrit Journal for Political Science

Water and ‘imperfect peace’ in the Euphrates–Tigris river basin

المياه و "السلام غير الكامل" في حوض نهري دجلة والفرات

Aysegül Kibaroglu, Ramazan Caner Sayan

International Affairs, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 139–155,
https://doi.org/10.1093/ia/iiaa161

Published: 11 January 2021

ترجمة وتقديم / أ.م.د محمد منذر جلال

المقدمة /

تطورت سياسات المياه العابرة للحدود في حوض دجلة والفرات منذ فترة طويلة جنبًا إلى جنب مع المواجهات السياسية المختلفة التي حدثت بين العراق وسوريا وتركيا. ومع ذلك ، منذ غزو العراق في عام 2003 وبدايات الاضطرابات المحلية في سوريا في عام 2011 ، استمرت العلاقات المائية العابرة للحدود في سياق بيئة أمنية دولية غير مستقرة ، لا سيما مع ظهور الجماعات المسلحة من غير الدول التي استخدمت المياه. كسلاح ضد خصومهم ، ومع ذلك ، فقد بدأ في الوقت نفسه آليات تعاونية من قبل سياسيين ودبلوماسيين ووزارات المياه على ضفاف الأنهار، فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الرسمية والخارجية. تهدف هذه المقالة إلى فحص مختلف الفاعلين

والآليات الناشئة العاملة في هذا السياق، بحجة أن تعايشهم في الحوض يوضح حالة "سلام غير كامل".

يتم استخدام مفهوم "السلام غير الكامل" للإقرار بحقيقة أنه يمكن تعزيز العلاقات من خلال التفاعلات السلمية والمفاوضات والاتفاقيات والمعاهدات والدبلوماسية على مستويات متعددة ، حتى في الظروف التي لا ترقى إلى مستوى الحرب ، ولكن حيث يوجد العنف ، مع التركيز بشكل خاص على حوض نهر ET ، فإن الهدف الرئيسي لهذه المقالة هو معالجة الأسئلة البحثية ذات الصلة بالسياسة ، مثل كيفية عمل مختلف الجهات الفاعلة والآليات داخل علاقات المياه العابرة للحدود والتأثير عليها في ظل ظروف "السلام غير الكامل" ، وما نوع هذه الآليات الأمنية المشتركة التي يجب على الدول المشاطئة إنشاؤها للتعامل مع الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول التي تتحكم في المياه والبنية التحتية ، . عند التفكير في هذه الأسئلة ، ستحلل المقالة الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المياه في بناء السلام البيئي والتفكير في الطرق الممكنة لتحسين حماية المياه أثناء النزاعات المسلحة وبعدها.

مفهوم "السلام غير الكامل " في سياق بناء السلام البيئي:

إن مفهوم "السلام غير الكامل" قد ركز على تعريفات متعددة للسلام والصراع عبر التاريخ . وبهذا المعنى ، فإن "السلام غير الكامل" ينظر إلى السلام على أنه "عملية ، طريق غير مكتمل". "سلام غير كامل" في مكان ما بين مفهوم (يوهان غالتونغ) للسلام الإيجابي (غياب العنف الهيكلي وانتشار العدالة الاجتماعية في المجتمع) والسلام السلبي (ببساطة غياب الحرب) وفقًا لذلك، يصور مونيوز مفهومًا "للسلام غير الكامل" يتم فيه الاعتراف بالتفاعلات السلمية الصغيرة واللوائح، بما في ذلك المفاوضات والاتفاقيات والمعاهدات والدبلوماسية ومبادرات المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك ، على مستويات متعددة. يمكن العثور على هذه التفاعلات واللوائح السلمية ، وفقًا لمونيوز ، حتى "في تلك اللحظات المصنفة على أنها" عنيفة "، بين الحروب والاعتداءات" . يتم قبول كل خطوة صغيرة نحو إنشاء بيئة سلمية ومساعدة البشر على تلبية احتياجاتهم الأساسية، حتى في بيئة صراع ، كمثال على " السلام غير الكامل " في العمل ، حتى لو لم تغير هذه الخطوات الصغيرة بشكل جذري الطبيعة المتضاربة لـ العلاقات بين الجهات الفاعلة .

تم استخدام هذا المفهوم ، على سبيل المثال ، لفحص دور منظمات المجتمع المدني في تحويل الصراع في محافظة إدلب شمال سوريا. على مدار الحرب الأهلية السورية ، حيث عالجت منظمات المجتمع المدني الاحتياجات الأساسية للمجتمعات وسط استمرار العنف. وساهمت بدورها في وقف إطلاق النار من حين لآخر ، وحشدت المجتمعات للحصول على ملاجئ عبر أنظمة الإنذار المبكر ، ويمكن اعتبار كل هذه الأنشطة أعمالًا سلمية في بيئة صراع ، حتى لو لم تتوج بالضرورة بالحل السلمي للنزاع. هذا المفهوم وثيق الصلة بشكل خاص بقضية الماء والسلام في حوض ET .

وقد منعت التعقيدات الاجتماعية والسياسية في المنطقة الدول المشاطئة من التوصل إلى اتفاقيات نهائية وملزمة بشأن تقاسم المياه هنا. ومع ذلك ، استمرت التفاعلات واللوائح السلمية في الظهور ، بمشاركة العديد من الجهات الفاعلة وآليات الحوكمة على المياه ، على الرغم من النزاعات المختلفة في المنطقة التي تحول دون إقامة علاقات سلمية بين الدول. كما ويركز بناء السلام البيئي على العلاقة بين السلام والبيئة ، ويؤكد على حقيقة أن الجهات الفاعلة المتنازعة تميل نحو التعاون على الموارد الطبيعية العابرة للحدود ، بسبب مصالحها الراسخة المشتركة في هذه الموارد والطبيعة العابرة للحدود للتحديات البيئية .

في الواقع ، تركز الأدبيات المتعلقة ببناء السلام البيئي بقوة على دور الموارد الطبيعية في تسهيل التعاون بين الجهات الفاعلة المتصارعة ، بدلاً من اعتبارها مصدرًا للنزاع بحد ذاته ، على عكس العمل السابق في مجال الأمن البيئي. يتم تصور بناء السلام البيئي في الغالب من خلال المنظورات الليبرالية والاجتماعية. حيث يتسم المنظور الليبرالي بالتركيز على الترابط ، ونظرية الاختيار العقلاني ، والطبيعة العابرة للحدود للقضايا البيئية ودورها في تهيئة المشهد للتعاون بين الأطراف المتصارعة سابقًا وتعزيز الروابط المجتمعية عبر الحدود. وفي المدى المنظور ، عند تطبيقه على بناء السلام البيئي ، يؤكد أن التعاون على الموارد الطبيعية أثناء النزاع أو بعده قد يؤدي إلى تأثير "غير مباشر" ، مشيرًا إلى التوسيع المحتمل للتعاون الأولي على الموارد الطبيعية في مجالات السياسة الأخرى .

على سبيل المثال ، يعتبر التعاون عبر المياه العابرة للحدود (في أوروبا وآسيا) والمناطق المحمية العابرة للحدود (في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا) إحدى الخطوات الأولى نحو تعاون إقليمي أوسع

، مما يمهد الطريق لظهور علاقات سلمية بين– الأطراف المتحاربة . هذا الفرع من الأدبيات يعتبر الدول جهات فاعلة عقلانية تختار التعاون في القضايا البيئية العابرة للحدود، ويستند هذا التصور إلى الافتراض القائل بأن الدول تحسب تكاليف وفوائد إجراءاتها التعاونية المحتملة وتدرك أن حل القضايا البيئية العابرة للحدود سيفيد في النهاية جميع الأطراف. من ناحية أخرى ، يؤكد على احتمال أن تؤدي التحديات البيئية أو الكوارث الطبيعية إلى إحساس بالتضامن والتعاطف بين الأطراف المتصارعة ، مما يؤدي بهم إلى بناء التفاهم والثقة ، والتي قد تتحول بمرور الوقت العلاقات المتوترة أو العنيفة إلى علاقات سلمية.

على سبيل المثال ، كانت الزلازل التي هزت تركيا واليونان في عام 1999 مفيدة في خفض التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، كما عززت مشاعر التضامن والتعاطف بين السكان الأتراك واليونانيين. كثيرا ما نوقش بناء السلام البيئي في سياق الدور الحيوي للمياه في تعزيز أنشطة بناء السلام في حالات ما بعد الصراع. يشير Troell و Weinthal إلى الطرق التي "تلعب بها موارد المياه دورًا حاسمًا في التعافي بعد الصراع وبناء السلام: من حيث استعادة سبل العيش ، ودعم الانتعاش الاقتصادي ، وتسهيل المصالحة" ، يسلط Swain الضوء على نقاط مماثلة ، ويقترح "إصلاحات قانونية وبناء مؤسسات مائية سليمة ، التخطيط الدقيق لاستخدام المياه لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ، والمشاركة التعاونية لأصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين في تخطيط وإدارة موارد المياه في أوضاع ما بعد الصراع .

تركز الدراسات الأخرى ذات الصلة على دور المياه في عمليات بناء السلام في الشرق الأوسط. وقد استندت الأعمال الأولية في هذا الفرع من الأدب إلى العلاقة بين الماء والصراع ، لقد توقعوا حروب المياه في الأردن والنيل وحوضي دجلة والفرات في المستقبل المنظور ، وحددوا المياه كأحد العوامل الرئيسية المساهمة في الحروب العربية الإسرائيلية في 1948 و 1967 و 1973. رداً على مثل هذه التحليلات ، جادل العلماء ، بما في ذلك آرون تي وولف وستيف لونيرغان ، بأن المياه ليست المصدر الرئيسي للصراع في الشرق الأوسط – وبالفعل ، حروب المياه بين الدول في الشرق الأوسط (أو في العالم الأوسع) من غير المحتمل أن تحدث ، نظرًا لوجود عدد تاريخي من العوامل التي تحث على التعاون أكثر من الصراع على المياه من وجهة نظر الدول ، والتي ستكون

مثل هذه الحروب غير منطقية من الناحية الاستراتيجية وغير فعالة هيدروغرافيًا وغير مستدامة اقتصاديًا .

وفي الوقت نفسه ، تصف مجموعة أبحاث المياه في لندن العلاقات المائية العابرة للحدود في حوض ET على أنها سلسلة من التفاعلات المحايدة ، حيث تظل مستويات التعاون والصراع بين منخفضة ومتوسطة. يعتبر زيتون وميروماتشي أن التفاعلات المائية العابرة للحدود المحايدة تتميز بانخفاض التعاون وانخفاض الصراع ، والحد الأدنى من تبادل المعلومات واللجان الفنية أو الاجتماعات المحدودة ، كما أنهم ينظرون في الإدارة المشتركة للتلوث ، وتطوير البنية التحتية المشتركة ، وتقاسم المنافع على أساس الاتفاقات وإنشاء منظمات أحواض الأنهار كأمثلة على التفاعلات المحايدة في ظل ظروف الصراع المنخفض والتعاون المعتدل ، ويمكن العثور بسهولة على هذه العناصر في التفاعلات المائية العابرة للحدود حول حوض شرق البحر المتوسط (وأحواض الأنهار الأخرى المتنازع عليها ، مثل أحواض نهر الأردن والنيل) ، ومع ذلك ، فإن وجودها لا يعني أن التعاون المتعلق بالمياه سيتم تحقيقه بالكامل وتوسيع نطاقه ليشمل مجالات السياسة الأخرى.

ويمكن اخذ هذه الدراسات كنقطة انطلاق ، حيث سعى باحثون آخرون مؤخرًا إلى إعادة تقييم العلاقة بين الماء والسلام في الشرق الأوسط من خلال عدد من تحليلات دراسة الحالة المستنيرة من الناحية النظرية / المفاهيمية ، حيث يقدم Aggestam و Sundell-Eklund ، على سبيل المثال ، سردًا نقديًا للترويج للنهج التكنوقراطي ، والذي يهدف إلى نزع الصفة الشرعية عن المياه وعدم تسييسها ، في عملية السلام في الشرق الأوسط ، نظرًا لأن الوصول إلى المورد قد تم تسييسه وتأمينه بدرجة كبيرة من قبل كل من السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين ، قام شيلينغ وزملاؤه وأغستام وسترومبوم بتحليل عمل EcoPeace في توفير منصة للنشطاء الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين لتعزيز التعاون في المنطقة ، تطورت هذه المبادرة منذ ذلك الحين إلى مشروع " Good Water Neighbours المياه الصحية للجيران " ، الذي يتضمن دعمًا عبر الحدود لإمدادات المياه والصرف الصحي ، ويتميز بنهج من القاعدة إلى القمة يمثله النشاط الذي يقوده المجتمع ، سلط إيد وزملاؤه ، في تحليلهم الموجز للعلاقة بين تركيا وسوريا والعراق حول حوض دجلة والفرات ، الضوء على وجود إجراءات تعاونية ، حتى في غياب المعاهدات النهائية بنجاح بشأن موارد

المياه العابرة للحدود. وفقًا لتعريف إيدي ، فإن "بناء السلام البيئي يشمل جميع أشكال التعاون في القضايا البيئية ، والتي تهدف في نفس الوقت وتحقق في الواقع تحويل العلاقات بين الأطراف المعادية نحو حل النزاع سلميًا" . هذا هو النهج الذي اعتمدناه في صياغة الدراسة الحالية ، لأنها تمكننا من التحقيق في الأشكال المختلفة للأعمال التعاونية ، من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي ، بين الدول المشاطئة في حوض نهري دجلة والفرات .

نحن نعتبر أن حالة العلاقات المائية في حوض دجلة والفرات تمثل مثالًا على "السلام غير الكامل" ، وأنه باستخدام هذا المفهوم للنظر في المياه وتأثيرها على السلام في هذا السياق ، يمكننا المساهمة في الأدبيات المتزايدة لبناء السلام البيئي. وبناءً على ذلك ، سيتم بناء تحليلنا في هذا السياق أثناء تفريغ تطور الجهات الفاعلة وآليات الحوكمة في سياسات المياه العابرة للحدود .

(لمحة عامة عن تاريخ الحكم في حوض نهري دجلة والفرات)

غالبًا ما تتميز العلاقات المائية العابرة للحدود في حوض دجلة والفرات بالمواجهة والتنافس السياسيين. ومع ذلك ، فإن إلقاء نظرة فاحصة على القضية يكشف أن الحوض قد استضاف أيضًا آليات إدارة المياه التي تناصرها وتحديها الدول المشاطئة نفسها ، شكّلت هذه الآليات في الغالب السياسات العابرة للحدود في الحوض خلال القرن الماضي ، بدأت الخلافات حول المياه حول حوض دجلة والفرات في أواخر الستينيات من القرن الماضي ، والتي نجمت عن سلسلة من مشاريع تنمية المياه التنافسية وغير المنسقة والأحادية الجانب التي شرعت فيها الدول الواقعة على ضفاف النهر ؛ بحلول الثمانينيات ، أدت الروابط السياسية التي أقيمت بين قضايا المياه العابرة للحدود وقضايا الأمن غير النهرية إلى تفاقم التوترات الناشئة عن الخلافات حول المياه. حدثت الأزمة السياسية الأولى من هذا النوع في عام 1975 ، عندما بدأت تركيا في ملء خزان كيبان في نفس الوقت الذي كانت فيه سوريا تستكمل بناء سد الطبقة. تفاقم تضارب المصالح بسبب الجفاف الشديد في المنطقة ، مما أدى إلى اندلاع أزمة في الربيع. واتهم العراق سوريا بتقليص تدفق النهر إلى مستويات لا تطاق ، بينما اتهمت سوريا تركيا ، ولم تكن الحكومة العراقية راضية عن الرد السوري ، وأسفر الإحباط المتصاعد عن تهديدات متبادلة دفعت الأطراف إلى شفا الأعمال العدائية المسلحة. تم تفادي الحرب على المياه بفضل وساطة السعودية عندما أطلقت سوريا كميات إضافية من المياه للعراق .

لكن السبب الرئيسي لهذه الأزمة كان التنافس السياسي المتصاعد والتوتر بين النظامين البعثيين في بغداد ودمشق. بعبارة أخرى ، لم تكن أزمة تقاسم المياه في حد ذاتها ، بل بداية استخدام المياه كأداة سياسية فيما يتعلق بالقضايا غير ذات الصلة. في الوقت نفسه ، أصبحت الوكالات الدولية المانحة ، وتحديداً الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي ، جهات فاعلة مؤثرة في مخصصات المياه العابرة للحدود ، تحت ضغط من تلك الوكالات ، من خلال اتفاقية تم توقيعها مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أنقرة عام 1966 ، وعدت تركيا ، بصفتها الدولة الواقعة في أعلى النهر في منطقة الفرات ، باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على تصريف 350 مترًا مكعبًا في الثانية على الفور. من سد كيبان ، بشرط أن يكون التدفق الطبيعي للنهر كافياً لتوفير تصريف بهذا المعدل ، تم تأكيد ذلك شفويا لسوريا والعراق في نفس العام. وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي الجهة المانحة بالنيابة لمشروع كيبان ، في حين كان البنك الدولي الوكالة الرائدة في تمويل سد كاراكايا.

يُظهر تحليل العلاقات المائية العابرة للحدود بين كل بلدين من البلدان (تركيا – سوريا ، سوريا – العراق ، العراق – تركيا) أن المنافسات السياسية الناشئة عن المواقف الوطنية المتضاربة في سياق الحرب الباردة عملت على منع أي تعاون مثمر من الترسخ. عضوية تركيا في الناتو من جهة ، وعلاقات سوريا والعراق بالاتحاد السوفيتي ، من ناحية أخرى ، كان هنالك اكثر من فعل لمنع التعاون ، مما أدى إلى تفاقم الخلافات القائمة حول المياه ونقلها تدريجياً إلى أجندة الخلافات البارزة. ومن المفارقات أنه على الرغم من توحيد علاقاتهما مع الاتحاد السوفيتي ، فإن العراق وسوريا كانا أيضًا على خلاف حول المياه ، من بين العديد من القضايا الأخرى ، . وزاد التنافس بين الدولتين إلى مستويات وصلت في أكثر من مناسبة إلى أن استخدام مياه نهر الفرات جعل بغداد ودمشق على شفا الحرب.

من ناحية أخرى ، كانت العلاقات التركية العراقية ، على الرغم من أنها غالبًا ما تتسم بالخطاب القاسي ، قابلة للإدارة نسبيًا – ويرجع ذلك جزئيًا إلى الطبيعة التكميلية للاقتصاديين ، مع حجم كبير من التجارة الثنائية ، ومن الثمانينيات إلى أواخر التسعينيات ، توغلت التوترات السياسية بين هذه المجموعة من البلدان ، ولا سيما بين تركيا وسوريا ، في كل جانب من جوانب علاقاتها، وبالتالي ، انتقلت قضية المياه حتماً إلى عالم السياسة العليا. في الواقع ، كانت العلاقات الثنائية

بين تركيا وسوريا مضطربة منذ فترة طويلة ، بسبب ثلاث مشاكل أمنية ثنائية راسخة: أمن الحدود والمطالبات الإقليمية وقضايا المياه العابرة للحدود ، على الرغم من النفي الرسمي من قبل دمشق ، فمنذ أوائل الثمانينيات فصاعدًا ادعت تركيا بإصرار أن سوريا كانت تقدم دعمًا لوجستيًا كبيرًا وغيره من الدعم للجماعات المسلحة غير الحكومية المنخرطة في نشاط تخريبي ضد تركيا. علاوة على ذلك ، لم تعترف سوريا أبدًا بضم إقليم هاتاي من قبل تركيا عام 1939،وبينما أصرت تركيا خلال ثمانينيات القرن الماضي على أنه يجب مناقشة المياه الإقليمية، وبالتحديد نهر الفرات ودجلة والعاصي ، بشكل مشترك ، رفضت سوريا أي نقاشات حول مياه آخر هذه الأنهار الثلاثة ، والتي كانت تتدفق عبر هاتاي ، بحيث يكون أي تفاوض ممكنًا. وهو بمثابة اعتراف بسيادة تركيا على هذه المحافظة ، على الرغم من أن البيئة السياسية الإقليمية لم تكن مواتية للتعاون في مجال المياه في أوائل الثمانينيات ، إلا أن الاستغلال المتزايد لنهر الفرات من خلال بناء سد أتاتورك في تركيا أدى إلى دعوات جديدة للتعاون. ولهذه الغاية ، تم إنشاء اللجنة الفنية المشتركة (JTC) في عام 1983 بمشاركة جميع الدول المشاطئة الثلاثة. كانت مهمة JTC هي وضع الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد كميات معقولة وكافية من المياه لكل بلد لسحبها من نهري دجلة والفرات . ومع ذلك ، على الرغم من الاجتماع 16 مرة ، لم تتمكن JTC من الاتفاق بشأن أي قرار جوهري يؤدي إلى تعليق المفاوضات في عام 1993 ، . يُظهر الفحص الدقيق لسجلات هذه المفاوضات أن القضايا غير المتعلقة بالمياه (أو بشكل أكثر دقة ، النمط العام للعلاقات بين الدول الثلاثة المشاطئة) لعبت دورًا حاسمًا في زيادة التوترات والنزاعات تمامًا كما لم تتمكن اجتماعات لجنة النقل المشتركة من تقديم مساهمة فعالة في تسوية النزاع الإقليمي بشأن المياه ، فإن المعاهدات الموقعة في أواخر الثمانينيات لم تثبت أنها وسيلة مفيدة لإدارة نظام النهر العابر للحدود بشكل عادل.

و في عامي 1987 و 1990 ، تم التوقيع على اتفاقيتين ثنائيتين – اعترفت بها جميع الدول المتشاطئة بأنها تشكل اتفاقيات مؤقتة – بعد عدد من الاجتماعات رفيعة المستوى لكبار المسؤولين في المنطقة. كان البروتوكول التركي السوري للتعاون الاقتصادي ، المبرم في عام 1987 ، هو أول اتفاق ثنائي رسمي يتم التوصل إليه بشأن المياه الإقليمية ، وتم تحقيقه من خلال المفاوضات المتزامنة بشأن المسائل الأمنية. وفقًا لهذا البروتوكول ، وافقت تركيا على تزويد سوريا بتدفق مياه

يصل إلى 500 متر مكعب في الثانية ، أو حوالي 16 كيلومترًا مكعبًا سنويًا ، على الحدود التركية السورية ، وذلك على أمل التوصل إلى اتفاق مع دمشق بشأن المسائل الأمنية .و بعد ثلاث سنوات ، حددت اتفاقية المياه السورية العراقية لعام 1990 حصة سوريا من مياه الفرات بنسبة 42 في المائة ، وخصصت نسبة 58 في المائة المتبقية للعراق كنسبة إجمالية سنوية ثابتة.

منذ ظهور نزاعات المياه العابرة للحدود في الستينيات وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين ، تم التعامل مع العلاقات المائية بين الدول المتشاطئة في الغالب على المستوى الدبلوماسي من خلال تبادل مذكرات دبلوماسية مقتضبة. عندما فشلت هذه الدبلوماسية في تخفيف التوترات ، عُقدت اجتماعات على أعلى مستوى ، . طوال هذه الفترة ، كانت الدول المتشاطئة إلى حد كبير هي التي شكلت سياسة المياه العابرة للحدود. ومع ذلك ، لعبت الجهات الخارجية أو الأطراف الثالثة مثل وكالات المعونة والتنمية الدولية أيضًا أدوارًا حاسمة في توفير الدعم المالي لبناء أول سدود واسعة النطاق وأيضًا جعل القروض مشروطة بإطلاق كميات معينة من المياه من المنبع (تركيا) إلى المصب. (سوريا والعراق). وكان الترابط المتبادل بين الدول المتشاطئة محكومًا ببروتوكولات المياه الثنائية ولجنة النقل المشتركة ، على الرغم من أن هذه الآليات لم تكن قادرة على إنشاء اتفاقية إطار عمل شاملة لإدارة نوعية وكمية المياه المتكاملة والفعالة والعادلة في الحوض.

(ظهور فاعلين جدد في "السلام غير الكامل" لحوض نهري دجلة والفرات)

لقد حدثت تغييرات سياسية كبيرة في حوض نهري دجلة والفرات منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، مما أدى إلى جلب فاعلين وعمليات جديدة إلى "السلام غير الكامل" في المنطقة. حيث كان للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تداعيات خطيرة على سياسة المياه وإدارتها في البلاد ، مما أدى إلى تعقيد مجال سياسات المياه العابرة للحدود.

وفي الوقت نفسه ، أدى تغيير النظام في العراق والتقارب السياسي بين تركيا وسوريا في العقد الأول من القرن إلى توفير بيئة مواتية لازدهار المبادرات الدبلوماسية غير الرسمية "المسار الثاني" – والتي استمر بعضها في النشاط حتى بعد بدء الصراع السوري في عام 2011 ، على الرغم من الأجواء السياسية المتقلبة في المنطقة ، تمكنت بيروقراطية المياه والكوادر الدبلوماسية من صياغة سلسلة من البروتوكولات أو مذكرات التفاهم في عام 2009 بشأن استخدام المياه وإدارتها ، والتي

بدورها ساهمت في بناء السلام البيئي. ومع ذلك ، مع توسع الصراع السوري إلى حرب أهلية واسعة النطاق ، شهد الحوض عنفًا متزايدًا تم فيه استخدام المياه والبنية التحتية ذات الصلة بشكل منهجي كسلاح من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية من غير الدول. إن تعايش هؤلاء الفاعلين الجدد والعمليات الدبلوماسية ، سواء كانت سلمية أو عنيفة ، يديم حالة "السلام غير الكامل" في حوض نهري دجلة والفرات .

(دور المؤسسات الأمريكية في وضع "السلام غير الكامل" في العراق بعد عام 2003)

بعد غزو العراق ، لعبت وزارة الخارجية الأمريكية ، وسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وعدد من مؤسسات البحث والتعليم الأمريكية ، أدوارًا مهمة في إعادة صياغة سياسة وإدارة المياه في العراق ، لا سيما فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية. في الجنوب ، احتلت إعادة تأهيل أهوار بلاد ما بين النهرين ، وفي الشمال ، مشاريع جديدة لتنمية الموارد المائية مثل بناء السدود ، على رأس جدول الأعمال. أيضًا ، بهدف "إدارة مياه نهري دجلة والفرات إلى المستوى الأمثل" ، بدأت المؤسسات الأمريكية ذات الصلة دراسات لإصدار خطة رئيسية استراتيجية للمياه العراقية.

وكان الرأي السائد الذي تبنته المؤسسات الأمريكية هو أن التخطيط والإدارة في حوض دجلة والفرات يتطلبان ، جنبًا إلى جنب مع بيانات تدفق المياه ، جمع المعلومات المتعلقة بتشغيل سدود المنبع في تركيا وسوريا. ومع ذلك ، خلال المراحل الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق (2003–2004) ، كان البلد مزعزعًا وغير آمن محليًا. في ظل هذه الظروف الفوضوية ، كان تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإعادة الإعمار ، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة الموارد المائية ، مهمة صعبة للغاية ، علاوة على ذلك ، لم يكن هناك إطار عمل تعاوني دائم يمكن من خلاله بناء علاقات العراق مع الدول المجاورة في حوض نهري دجلة والفرات ، حيث يسود عدم الثقة وعدم اليقين المتبادلين في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول ، وحيث لا توجد آلية مؤسسية دائمة للتحقق من حقوق والتزامات الدول المتشاطئة فيما يتعلق بإدارة المياه العابرة للحدود. ومن هنا لم تتحقق تطلعات المؤسسات الأمريكية .

أعقب الاحتلال الأمريكي فترة شرسة من العنف الطائفي من عام 2004 إلى عام 2009 حيث تصارع الشيعة والسنة العراقيون على السلطة في عراق ما بعد الاحتلال.كما ان الاستقرار الهش الذي ظهر بين عامي 2009 و 2011 تفكك لاحقًا عندما سحبت الولايات المتحدة قواتها العسكرية ، وحتى قبل ظهور الفاعلين غير الشرعيين من غير الدول ، توقع بعض الخبراء أنه بحلول عام 2015 سيفقد العراق أقل من ثلث احتياجاته المائية بسبب الحرب والإهمال والنهب وعناصر أخرى من الفوضى المستمرة وعدم الاستقرار. حتى الآن ، لم ينتج عن تصميم المؤسسات الأمريكية والتدخل في سياسات وممارسات المياه العراقية أي نتائج ملموسة فيما يتعلق بإدارة المياه الفعالة والعادلة على المستوى الوطني أو الدولي.

(دور دبلوماسية المسار الثاني كعنصر أساسي من "السلام غير الكامل ")

أتاح تغيير النظام في العراق فرصًا بارزة للمهنيين والعلماء العراقيين في مجال المياه للتفاعل بشكل أكثر منهجية مع زملائهم في سوريا وتركيا. ونتيجة لذلك ، شهد عام 2005 تأسيس مبادرة التعاون بين الفرات ودجلة (ETIC) ، والتي تضم متخصصين في مجال المياه ودبلوماسيين سابقين وتكنوقراط وأكاديميين من العراق وسوريا وتركيا. وقد تم صياغة ETIC كمبادرة دبلوماسية للمسار الثاني للعب دور بناء في حوار المياه العابرة للحدود والتعاون العلمي. وهكذا ، حتى في خضم الصراعات في العراق وسوريا وتدهور العلاقات السياسية الثنائية بين أي من الدول المتشاطئة الثلاثة ، تمكن مركز التدريب المتكامل للتكنولوجيا (ETIC) من تنفيذ مشاريع بحثية وأنشطة تدريبية حول القضايا غير الخلافية مثل سلامة السدود وهيدرولوجيا النهر، ونظم المعلومات الجغرافية .

ومع ذلك ، فقد أثرت البيئة الأمنية الإقليمية العامة على الأحكام المتعلقة بفاعلية الجهود مثل تلك التي شرع فيها فريق الخبراء الاستشاريين (ETIC).والتي تجعل من المستويات العالية من الصراع والتوتر الإقليمي من الصعوبة معها تعزيز أفكار التعاون لكل من صانعي السياسات الرسميين والجمهور الأوسع ، وفي ظل الظروف المتقلبة السائدة ، تحاول ETIC فصل الأنشطة التعاونية عن النزاعات السياسية ، ونتيجة لذلك ، وعلى الرغم من كل الصعاب ، لا تزال المنطقة تستضيف شبكة من التفاعلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، بينما تتحسن العلاقات السياسية الثنائية ، على وجه الخصوص بين العراق وتركيا .

تحاول ETIC وغيرها من مبادرات السياسة العلمية غير الرسمية ، مثل البرنامج التعاوني للفرات ودجلة (CPET) ومبادرة السلام الأزرق ، اغتنام هذه الفرص للتعاون لتنفيذ أنشطة بناء القدرات والبحوث القائمة على المياه في المنطقة ، تم تصميم CPET كمشروع مدته خمس سنوات (يمتد من 2013 إلى 2018) يهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة حوضي دجلة والفرات ، وهي تركيا وإيران والعراق ، في اتخاذ خطوات تدريجية نحو تحسين إدارة المياه من خلال الحوار وبناء الثقة وتبادل المعلومات وتحليلها وتحديد أولويات الاستثمار الإقليمي ، كما شدد كليمس وياري ، على انه وبالرغم من أن الإرادة السياسية كانت مفيدة في إطلاق CPET ، وتم على اثرها إنشاء مستوى معين من الثقة والتفاهم المشترك بين الخبراء المشاركين ، لا تزال هناك تحديات تتعلق بكيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الثقة والأرضية المشتركة في العمليات الرسمية مثل استمرارية اجتماعات CPET وسط التوترات المتزايدة بين الحكومات المشاركة .

وبدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في الحوار بين العراق وتركيا ، نظمت مجموعة الاستشراف الاستراتيجي ، وهي مؤسسة فكرية مقرها مومباي ، سلسلة من اجتماعات السلام الأزرق في عامي 2013 و 2014 ، حيث قرر أصحاب المصلحة التركيز على نهر دجلة حيث أن الوضع في سوريا لم يسمح بأي تعاون على مستوى الحوض يشمل نهر الفرات ، وقد توصلت الوفود ، المؤلفة من كبار مستشاري رؤساء الوزراء ووزراء الحكومة السابقين وأعضاء البرلمان ومسؤولين في وزارات المياه وسلطات المياه وخبراء من العراق وتركيا ، إلى توافق في الآراء بشأن خطة عمل لتعزيز تبادل البيانات ومعايرتها. والمعايير المتعلقة بتدفقات نهر دجلة ، على الرغم من أن هذه الخطة غير الرسمية لم يتم تنفيذها بالكامل بعد ، فقد تضمنت الاجتماعات الفنية اللاحقة بين وكالات المياه العراقية والتركية مجال التعاون هذا – تبادل البيانات والمواءمة – في مناقشاتهم الرسمية حول إمكانية بناء سدود مشتركة على الحدود .

(ازدهار بيروقراطية المياه في "سلام غير كامل")

لم تكن العلاقات المائية العابرة للحدود موجودة في فراغ سياسي.فقد نشأت أزمة سياسية خطيرة بين تركيا وسوريا في تشرين الأول (أكتوبر) 1998 ، عندما أدلى ضباط عسكريون وسياسيون أتراك رفيعو المستوى في أنقرة بتصريحات علنية طالبوا فيها نظرائهم في دمشق بالتوقف عن دعم الجماعات المسلحة غير الحكومية المسؤولة عن الأعمال التخريبية ضد تركيا. والذين لجأوا إلى

سوريا ، . وأدت الدبلوماسية القسرية لأنقرة ، التي يبدو أن دمشق اعترفت بتداعياتها السياسية والعسكرية ، إلى اتفاق أمني إطاري ، يُعرف أيضًا باسم اتفاق أضنة ، تم توقيعه في 20 أكتوبر 1998 بين الدولتين.

في أعقاب اتفاق أضنة ، كما اقترح ترويل ووينثال ، "لعبت الموارد المائية دورًا حاسمًا في التعافي بعد الصراع وبناء السلام" ، بمعنى أن شكاوى سوريا قد تضاءلت كثيرًا فيما يتعلق بتدفق المياه من نهر الفرات ، . علاوة على ذلك ، اقتربت تركيا وسوريا جدًا من بناء `` سد الصداقة " على نهر العاصي ، والذي لن يكون مجرد مثال آخر على الاستخدام التعاوني لموارد المياه العابرة للحدود ، ولكن أيضًا اعترافًا فعليًا بحدود تركيا الرسمية (فيما يتعلق بهاتاي. المحافظة) التي رفضت السلطات السورية الاعتراف بها منذ فترة طويلة .

تحسنت العلاقات بين تركيا وسوريا بشكل كبير بعد توقيع اتفاق أضنة ، وتم اتخاذ مبادرات جديدة وواعدة من كلا الجانبين. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، بدت سياسات المياه العابرة للحدود وكأنها تتطور من روح العداء إلى روح التعاون ، كان العامل الأكثر حسماً في بناء هذه الأطر التعاونية هو الإرادة السياسية التي تم التعبير عنها على أعلى مستويات صنع القرار. ومع ذلك ، كان لوكالات المياه أيضًا دور في إحداث هذا التغيير ، حيث تم الاتفاق على المبادرات التعاونية المتعلقة بالمياه العابرة للحدود من خلال سلسلة من مذكرات التفاهم الثنائية بشأن حماية البيئة ، وإدارة جودة المياه ، وكفاءة استخدام المياه ، وإدارة الجفاف والوقاية من الفيضانات ، بهدف معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ.

وفي نفس السياق ، وقعت تركيا والعراق على بروتوكول بشأن المياه في عام 2009 يغطي قضايا تشمل تبادل البيانات الهيدرولوجية والجوية ، الاستخدام الفعال والإدارة الفعالة للمياه الإقليمية ، تقييم موارد المياه التي تتعرض لضغوط بسبب زيادة استخدام المياه وتغير المناخ ، تنسيق مرافق القياس الهيدرولوجي الحالية ، تحديث أنظمة الري الحالية ، تجنب الخسائر في قطا ع المياه المنزلي ، بناء البنية التحتية لإمدادات المياه ومعالجة المياه في العراق بمشاركة الشركات التركية ، والتحقيق المشترك والتخطيط والبناء لتدابير السيطرة على الفيضانات وإدارة الجفاف ، يوضح البروتوكول أن كلا الحكومتين سعتا إلى إدارة جيدة للمياه العابرة للحدود بدلاً من الإصرار على حقوق كل منهما في المياه .

وقعت تركيا وسوريا أربعة بروتوكولات تتعلق بمياه نهري دجلة والفرات والعاصي. تشمل هذه البروتوكولات قضايا مثل البناء المشترك لسد على طول الجزء من الحدود حيث يمر نهر العاصي من سوريا إلى تركيا ، واستخدام المياه من قبل سوريا حيث يشكل نهر دجلة الحدود مع تركيا ، وإدارة الجفاف ، وإدارة المياه بكفاءة ، وتحسين إدارة جودة المياه وحماية البيئة وعلى عكس بروتوكول عام 1987 ، الذي ركز على تقاسم مياه الفرات ، تؤكد مذكرات التفاهم هذه على أنماط ومستويات تطوير المياه واستخدامها وإدارتها ، وتتناول بشكل خاص إدارة الجفاف وحماية البيئة. ومع ذلك ، ثبت أن مذكرات التفاهم الثنائية هذه مستحيلة التنفيذ بسبب عدم الاستقرار الإقليمي والتوترات السياسية المتزايدة بين الدول المشاطئة. كما ان العلاقات بين تركيا والعراق وعلى الرغم من أنها شابتها قضايا أمن الحدود منذ فترة طويلة ، كانت أقل تعقيدا مما قد يتوقعه المرء ، مع عدم وجود أي مواجهات مباشرة بين أنقرة وبغداد.

أدى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 إلى تعميق التقسيم الفعلي للأراضي العراقية إلى ثلاث مناطق فرعية يسكنها الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب والسنة في الوسط ، مما تسبب في مزيد من عدم الاستقرار في هذا البلد ، وقد أضافت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ، حيث تتمركز القوات على أساس اتفاقية أمن الحدود "المطاردة الساخنة" المتفق عليها بين أنقرة وبغداد في عام 1984 ، إلى التوتر الذي تفاقم أيضًا من حين لآخر بسبب مشاكل المياه ، وخاصة في بعض اوقات الجفاف الممتد عندما يتباطأ تدفق المياه من نهري دجلة والفرات ، وبعد سنوات من الجمود في العلاقات المائية العابرة للحدود نتيجة للشكوك الناشئة عن الصراع السوري ، قررت تركيا والعراق في عام 2014 إعادة فتح الحوار على المستوى الوزاري بشأن موارد المياه العابرة للحدود. وقد توج ذلك في مايو من ذلك العام بالتوقيع على محضر اجتماع التعاون الثنائي بين تركيا والعراق ، وهي وثيقة تضمنت المبادئ والطرائق والقضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي في مجال المياه.

وعلى سبيل المتابعة ، بذل المسؤولون الحكوميون الأتراك والعراقيون ، جنبًا إلى جنب مع المتخصصين في المياه ، جهودًا متواصلة لإنشاء مجالات جديدة للتعاون في مجال المياه ، مثل الدراسات الفنية المشتركة حول تغير المناخ ، وبرامج التدريب الفني ، ومشاريع بناء السدود المشتركة على الحدود بين البلدين ، وفي أوائل آب / أغسطس 2019 ، اتفقت تركيا والعراق على إنشاء

مركز للموارد المائية في بغداد لمعالجة قضايا المياه في المنطقة. أعلن المندوب الخاص للرئاسة التركية في العراق ، في كلمة ألقاها أمام مؤتمر صحفي في العاصمة العراقية ، أن البلدين قد صاغا خطة عمل حول هذا الموضوع. . علاوة على ذلك ، أكد وزير الموارد المائية العراقي أن العراق مسرور بموقف الرئيس التركي "البناء" تجاه قضايا المياه في البلاد. ومع ذلك ، يظل التحدي الرئيسي هو كيفية ترجمة هذه المظاهر العامة للإرادة السياسية إلى اتفاقية ملموسة طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار أيضًا توافر المياه في المستقبل والطلب عليها في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من أن كل من العراق وتركيا يدعمان التعاون الحكومي الدولي لإيجاد حلول تقنية سليمة لاحتياجاتهما وتحديات المياه المستقبلية ، إلا أنه لا تزال هناك قضايا خلاف بين البلدين ، ولا سيما بناء سد إليسو على الجزء التركي من نهر دجلة ، أكملت تركيا بناء السد في عام 2018 ، لكن بناءً على طلب من الحكومة العراقية ، وافقت أنقرة على التوقف مؤقتًا عن ملء الخزان خلف السد في يونيو 2018 في وقت الجفاف الشديد وندرة المياه في العراق ، مما أدى إلى احتجاجات عنيفة في البصرة. في مرحلة لاحقة ، توصل البلدان إلى اتفاق ينص على أن تركيا ستطلق كميات معينة من المياه في نهر دجلة أثناء ملء الخزان. . ومع ذلك ، لا تزال مشاريع تنمية المياه في تركيا تثير المخاوف في العراق، يوضح الجزء التركي العراقي من الصورة أنه في ظل ظروف "السلام غير الكامل" ، يمكن للدول المتشاطئة مواصلة المحادثات حول مياهها العابرة للحدود على مستوى ثنائي عندما يصبح من الصعب متابعة المفاوضات المتعددة الأطراف بسبب التقلبات السياسية.

ومع ذلك ، فإن المناقشات بين تركيا والعراق لم تشهد اعتمادًا لاستراتيجيات مشتركة للرد على تصرفات الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول أو خلق تفاهم على مستوى الحوض لحماية موارد المياه العابرة للحدود.

(الحرب الأهلية السورية وظهور جهات فاعلة غير حكومية تتحدى بيئة "السلام غير الكامل")

هناك اتجاه متزايد لاستخدام الموارد المائية والبنية التحتية كأهداف أو أسلحة في النزاعات المسلحة. في النزاعات المسلحة الأخيرة ، دمرت الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية منشآت المياه في أجزاء من نهر الفرات في كل من الأراضي السورية والعراقية واستولت عليها. في سوريا ، وسط

تصاعد العنف وعدم الاستقرار ، أدى قلة التنسيق الإقليمي وضعف المخططات الأمنية على طول الأنهار نفسها إلى تمكين الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول ، وخاصة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) ، من القيام بذلك. استغلال المياه كمورد وكسلاح ، لم يقتصر الأمر على تدمير البنية التحتية المتعلقة بالمياه ، مثل الأنابيب ومحطات الصرف الصحي والجسور والكابلات المتصلة بمنشآت المياه ، بل استخدموا أيضًا المياه كأداة للعنف ، وإغراق المدن عمداً ، وتلويث المسطحات المائية ، وتدمير الاقتصادات المحلية عن طريق تعطيل توليد الكهرباء والزراعة في كل من العراق وسوريا. في وقت كتابة هذه الدراسة ، لم يعد داعش يسيطر على أي سدود ، ولكن عندما فعل ذلك ، استخدمها لإغراق أو تحطيم سكان المصب للضغط عليهم للاستسلام.

في الواقع ، في سوريا ، استخدم كل طرف من أطراف النزاع المياه كسلاح، أثناء صعود داعش في العراق وسوريا ، وفي المقابل استخدمت الحكومات والجيوش تكتيكات مماثلة في قتالها ضد التنظيم ، حيث أغلقت بوابات السدود ومهاجمة البنية التحتية للمياه الخاضعة لسيطرتها ، مما تسبب في مزيد من المعاناة للسكان المحيطين. اتُهمت الحكومة السورية مرارًا وتكرارًا بقطع المياه وتقليل التدفقات أو إغلاق بوابات السدود كجزء من قتالها ضد داعش والجماعات المتمردة الأخرى ، واستخدام الحرمان من المياه الصالحة للشرب كتكتيك قسري ضد العديد من ضواحي دمشق التي يُعتقد أنها متعاطفة للمتمردين .

ربما لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديداً للمياه في الشرق الأوسط. ومع ذلك ، هناك مخاطر أخرى في المنطقة. بعد هزيمة داعش ، سيطرت جماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة على بعض السدود في سوريا ، وبالتالي سيطرت على توليد الطاقة الكهرومائية وتدفق المياه إلى الأراضي الزراعية المروية في البلاد. والتي يمكن أن تتبنى التكتيكات التي يستخدمها داعش لصنع سلاح من الماء ، وبالتالي ، في المستقبل المنظور ، يجب أن تكون الدول المتشاطئة مستعدة تمامًا وجاهزة للرد على الهجمات المحتملة على إمدادات المياه والبنية التحتية التنموية في المنطقة. يجب أن ينبه هذا التهديد أيضًا الدول المتشاطئة إلى الحاجة إلى إنشاء ترتيبات أمنية إقليمية من أجل الحفاظ على مواردها وحمايتها .

(آليات أمنية مشتركة لحماية موارد المياه العابرة للحدود)

تدفع الحرب الأهلية السورية الدول المتشاطئة إلى تطوير مبادئ وممارسات جديدة لإدارة المياه في خضم الصراع ، وفي مرحلة ما ، في مرحلة ما بعد الصراع. في سياق "السلام غير الكامل" ، حيث تسير التفاعلات السلمية والعنف جنبًا إلى جنب ، هناك حاجة ملحة لوضع آليات أمنية مشتركة لحماية موارد المياه والبنية التحتية ذات الصلة في حوض شرق البحر المتوسط. يجب أن يشمل ذلك توفير الحماية للبنى التحتية الحساسة بشكل خاص ، مثل السدود ، التي تظل أهدافًا معرضة للخطر لا سيما بالنظر إلى احتمال استمرار التهديدات الإرهابية في المنطقة، والذي قد يوفر توسيع نطاق مؤسسات المياه القائمة ، مثل اللجان الفنية المشتركة للمياه أو منظمات أحواض الأنهار ، آلية فعالة لحماية المياه العابرة للحدود والبنية التحتية ذات الصلة في مواجهة النزاعات المسلحة الدولية والداخلية وأعمال الإرهاب.

المؤسسة المشتركة الوحيدة التي ظلت تعمل ، وإن بشكل غير منتظم ، في حوض دجلة والفرات هي JTC ، التي تتكون مهمتها من التبادلات الفنية بشكل أساسي حول مشاريع تنمية المياه، هذا لا يعني أنه يجب اعتبار JTC جهازًا أمنيًا أو تحل محل وظائف أجهزة الدولة ذات الصلة التي تعمل على التدابير الأمنية. ومع ذلك ، يمكن أن تلعب دورًا فعالًا كآلية حوار للدول لمناقشة تدابير الحماية ومنتدى لضمان الالتزام السياسي بحماية إمدادات المياه ، والتي يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها في بروتوكول. ومثال توضيحي مقدم من منظمة تنمية حوض نهر السنغال ، التي شكلتها مالي وموريتانيا وغينيا والسنغال من أجل نهر السنغال ، والتي عملت بشكل مستمر على الرغم من فترات النزاع المسلح والتوترات بين البلدان المشاركة وعملت كقناة رئيسية للتواصل بين تلك الدول ، وبالتالي تخفيف التوترات تدريجياً .

كما ان لدى الجهات الفاعلة الحكومية مجموعات محددة مسبقًا من مبادئ إدارة المخاطر ، بالإضافة إلى إرشادات التحقيق وتدابير التخفيف ، والتي يتم تنفيذها محليًا لحماية البنية التحتية من العنف الفعلي والتهديد. ومع ذلك ، يمكن أن تكون الدول أكثر استباقية وفعالية ، سواء على المستوى الفردي أو بالتعاون ، عند تقييم التهديدات التي تتعرض لها البنية التحتية للمياه ،على سبيل المثال ، يمكن تحديد نقاط الضعف في البنية التحتية للمياه وموارد المياه ، باستخدام أفكار مثل "مناظر طبيعية قابلة للتأثر" كما يمكن تصنيف التهديدات المحتملة بشكل أكبر في الهجمات المادية والسيبرانية ، وتلك التي تتطلب إجراءات مشتركة أو منسقة من قبل الدول. علاوة على ذلك

، تشتمل البنية التحتية للمياه على العديد من القطاعات المترابطة ، بما في ذلك على سبيل المثال الطاقة ، وتشمل مجموعة من أصحاب المصلحة المختلفين (من القطاعين العام والخاص) ، والتي يجب أخذها جميعًا في الاعتبار عند تقييم المخاطر وإعداد خطط الاستجابة لسيناريوهات التهديدات المختلفة . في الواقع ، يمكن اعتبار تقييمات التهديدات التي تتعرض لها السدود التي يتم إجراؤها من خلال آليات مشتركة على هذا المنوال بمثابة تدابير لبناء الثقة ، ويمكن تقديمها كجزء لا يتجزأ من جهود بناء السلام البيئي في حوض دجلة والفرات .

أيضًا ، ستتطلب أنظمة الإنذار المبكر الفعالة قائمة بالبنية التحتية الحيوية المتعلقة بالمياه في المنطقة .الدول المتشاطئة لديها القدرة على التعاون في بناء جرد مشترك للبنية التحتية الحيوية للمياه. كما يمكن تحديد الأولويات من خلال التمييز بين البنية التحتية للمياه الحرجة التي تستحق مستوى أعلى من الاهتمام ، أو عن طريق تحديد النقاط الحيوية داخل نظام البنية التحتية الحيوية وتعيينها على أنها "مناطق حرجة" .

ومع ذلك ، هناك عقدتان مرتبطتان بمثل هذا المسعى. الاولى، قد تجد الحكومات أنه من التدخل وجود آلية مشتركة لمراقبة المرافق في ولاياتها القضائية. الثانية ، يمكن للجهات المسلحة غير الحكومية الحصول على مثل هذه القوائم واستخدامها لتحديد الأهداف ، الأمر الذي من شأنه أن يحبط الهدف ذاته الذي تم من أجله إنشاء تلك القوائم. لكي يكون هذا النهج فعالاً في تحديد البنية التحتية الحيوية وحمايتها ، من المهم إذن أن يتم التعامل مع البيانات التي تم جمعها والقوائم المعدة بعناية – داخليًا ودوليًا .

تشير الآليات الأمنية المشتركة الموصى بها هنا إلى الضعف المشترك للدول المتشاطئة في البنية التحتية للمياه ضد الهجمات والسيطرة غير القانونية على الجماعات المسلحة من غير الدول. حيث يمكن لهذه الآليات أن تنظم الترابط الأمني وتعزز التعاون حول المياه العابرة للحدود في حوض دجلة والفرات . يمكنهم أيضًا التفاعل مع الآليات التعاونية الأخرى مثل JTC في بيئة "السلام غير الكامل" .

Tikrit Journal For Political Sciences 24 (2021) 434-453

الخاتمة (الاستنتاجات)

يُظهر تحليلنا أنه حتى في حالة عدم وجود علاقات متناغمة واستقرار سياسي ، فقد تم تحقيق تفاعلات مختلفة بين الجهات الفاعلة المعنية في حوض دجلة والفرات. حيث حافظت الدول المتشاطئة على اتصالاتها على أنهار دجلة والفرات على مستويات مختلفة من خلال إنشاء وتنشيط آليات الحوكمة المشتركة ، مثل لجنة النقل المشتركة والبروتوكولات الثنائية ومذكرات التفاهم ، في هذه العمليات ، ركزت العديد من الجهات الفاعلة بدءًا من البيروقراطيات ورؤساء الدول إلى المجتمعات المعرفية على قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية التعاونية على حساب القضايا الخلافية المتعلقة بالمياه في الحوض. على الرغم من عدم وجود معاهدة شاملة بشأن الاستخدام العادل للمياه ، فإن هذه الجهود تدل على انتشار حالة "سلام غير كامل" تدعمه التفاعلات واللوائح السلمية وسط الصراعات والحروب الكبرى .

في سياق بناء السلام البيئي ، تتوافق نتائج تحليلنا مع عمل (إيدي وديتجز) ، اللذين يشيران إلى أن هناك أمثلة أكثر بكثير من الدول التي تتعاون مع بعضها البعض أكثر من التعارض مع بعضها البعض حول مساحة النهر المشتركة . تحليلنا يكمل مثل هذه النتائج في سياق أدبيات بناء السلام البيئي من خلال إدخال مفهوم "السلام غير الكامل" لتقديم وصف شامل للعلاقة بين الماء والسلام في حوض نهري دجلة والفرات .

حيث أكد علماء بناء السلام البيئي بقوة على دور الموارد الطبيعية كوسيلة لضمان الأمن ، وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، وتوفير أساس اجتماعي واقتصادي لإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الصراع من خلال الإدارة العادلة للموارد الطبيعية ، وإنشاء منصة لزيادة الثقة بين الأطراف المتنازعة كأساس لإرساء سلام دائم . تركز هذه الأعمال بشكل أساسي على أنشطة بناء السلام البيئي في حالات ما بعد النزاع بين الأطراف المشاركة سابقًا في نزاع عنيف .

ومن خلال تأسيس دراسة الحالة الخاصة بنا حول "السلام غير الكامل" في سياق بناء السلام البيئي ، تجمع هذه المقالة بين ادبيتين ، التركيز على قضايا الصراع والتعاون حول المياه العابرة للحدود. من ناحية ، من خلال الاعتراف بكل خطوة صغيرة من التعاون حتى في ظروف النزاع ، يتيح لنا مفهوم "السلام غير الكامل" التعرف على التفاعلات السلمية بين جهات فاعلة متعددة في

حوض دجلة والفرات ، من ناحية أخرى ، من خلال احتلال المساحة بين السلام الإيجابي والسلبي، يساعدنا مفهوم "السلام غير الكامل" في التأكيد على دور التعاون البيئي (المتعلق بالمياه) في ريادة العلاقات المحسنة بين الأطراف المتصارعة ، كما هو مذكور في أدبيات بناء السلام البيئي.

يقر مفهوم "السلام غير الكامل" بالطبيعة العلاجية للتفاعلات واللوائح والمؤسسات السلمية ، ويعتبر هذا الجزء من "طريق غير مكتمل" قد يؤدي في النهاية إلى معاهدات رئيسية وعلاقات متناغمة في حوض نهري دجلة والفرات ، مع تسليط الضوء أيضًا على " السلام غير الكامل لأننا نتعايش دائمًا مع الصراعات والعنف ' ، وبالتالي ، فإن المناقشة المفاهيمية لـ `` السلام غير الكامل " فيما يتعلق ببناء السلام البيئي تعزز الموقف النظري لبناء السلام البيئي وتوضح قابلية تطبيق المفهوم على حالات الصراع الجارية التي تحدث فيها التفاعلات السلمية واللوائح على الموارد الطبيعية والتي يتم فيها مشاركة الفاعلين المتعاونين والحوكمة. يمكن تحديد الآليات حتى لو لم تمتد بالضرورة إلى مجالات السياسة الأخرى .